● أخبار قصيرة

وزير الخارجية الفرنسي: مصممون على الاعتراف بدولة فلسطين

قال وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو، إن بلاده «مصممة على الاعتراف بدولة فلسطين». وأشار بارو في تصريحاته لقناة «إل سي آي» الفرنسية، حول تقييمه للتطورات بالشرق الأوسط، إلى استشهاد ٥٠٠ فلسطيني، وإصابة حوالي ٤ آلاف آخرين، أثناء توزيع الغذاء في قطاع غزة في مايو/ أيار الماضي. ووصف فقدان الفلسطينيين بغزة لأرواحهم أثناء توزيع الغذاء بأنه «عار ويمس كرامة الإنسان»، مؤكداً أن «فرنسا وأوروبا مستعدتان للمساهمة في ضمان توزيع الغذاء (في غزة)».
وأكد بارو أنه لا مبرر لاستمرار الهجمات الصهيونية على غزة، قائلاً: «مصممون على الاعتراف بدولة فلسطين؛ سيحدث هذا في إطار عمل مشترك يشجع كافة الأطراف على تهيئة الظروف التي تُمكّن من قيام هذه الدولة».

حزب ألماني يطالب بحظر تصدير الأسلحة للكيان الصهيوني

طالبت فرانتسيسكا برانتنر، رئيسة حزب الخضر الألماني، بفرض حظر كامل على تصدير الأسلحة إلى كيان الإحتلال الصهيوني التي يمكن استخدامها في العدوان على قطاع غزة، مؤكدةً أن استمرار تسليم هذه الأسلحة يُعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي.
وأكدت «برانتنر» أن الحكومة الألمانية ملزمة بأن تتخذ موقفاً واضحاً بشأن هذا الملف، مشددةً على أن هناك خطراً حقيقياً من استخدام الأسلحة الألمانية في انتهاكات جسيمة في غزة. وأوضحت برانتنر أن أكثر من ٤٠٠ مدني قتلوا أثناء محاولتهم الحصول على الغذاء لأنفسهم وعائلاتهم في القطاع المحاصر، في إشارة إلى حادثة إطلاق النار على فلسطينيين قرب نقاط توزيع المساعدات، رغم أنهم كانوا عزلاً ولا يشكلون تهديداً. وأوضحت أن التحقيق العاجل في هذه الحوادث أمرٌ ضروري، مضيفةً أن الأمم المتحدة ومنظمات العمل الإنساني يجب أن تُمنح حرية العمل بأمان ودون عوائق، داعيةً إلى العودة الفورية لوقف إطلاق النار ورفع الحصار عن قطاع غزة.

«رويترز»: الهند رفضت طلب الأمم المتحدة لمراقبة تحقيقات تحطم طائرة بوينغ «٧٨٧»

أفادت مصادر لوكالة «رويترز» بأن الهند لن تسمح لمحقق من الأمم المتحدة بالانضمام إلى التحقيق في حادث تحطم طائرة الخطوط الجوية الهندية، والذي انتقده بعض خبراء السلامة بسبب التأخير في تحليل بيانات الصندوق الأسود المهمة. وفي وقتٍ سابق من هذا الأسبوع، اتخذت وكالة الطيران التابعة للأمم المتحدة خطوة غير مألوفة بعرضها على الهند أحد محققيها التقديم المساعدة في أعقاب حادث تحطم طائرة بوينغ «٧٨٧-٨ دريملاينر» في أحمد آباد في ١٢ يونيو/حزيران.
وقالت المصادر إن منظمة الطيران المدني الدولي طلبت منح المحقق الذي كان في الهند صفة مراقب، لكن السلطات الهندية رفضت العرض.

معركة الليثيوم في شرق أوكرانيا ؛

السيطرة على «شيفتشينكو» تقلب موازين صفقة المعادن مع واشنطن

الوفاق/ في تطوّر ميداني يحمل أبعاداً جيوسياسية عميقة، أعلنت وزارة الدفاع الروسية في يونيو/حزيران ٢٠٢٥ سيطرتها الكاملة على قرية «شيفتشينكو» الواقعة غرب دونيتسك، في قلب المنطقة الصناعية الاستراتيجية لأوكرانيا. رغم أن القرية نفسها صغيرة ومحدودة السكان، إلاّ أن ما يجعلها محط الأنظار هو وجود منجم «ليثيوم» عالي الجودة يُعد أحد أهم أصول التعدين الأوكراني. ومع هذه الخطوة العسكرية، وجّهت موسكو ضربة موجعة للاتفاق الاقتصادي بين أوكرانيا والولايات المتحدة المتعلق بتوريد المعادن النادرة، وعلى رأسها الليثيوم، الذي بات عصباً أساسياً في الصناعات المتقدمة والطاقة النظيفة.

«شيفتشينكو» من قرية منسية إلى قلب معركة الليثيوم العالمي

رغم أن «شيفتشينكو» كانت حتى وقت قريب مجرد نقطة على الخارطة، فإنها اليوم تحتل موقعًا متقدّمًا في صراعات القرن الحادي والعشرين، والتي باتت تُخاض من أجل من يسيطر على الموارد النادرة في اقتصاد عالمي منخفض الكربون. المنجم الممتد على نحو ١٠٠ فدان يحتوي على تركيزات عالية من الليثيوم، ويُصنّف ضمن أغنى الرواسب في أوروبا الشرقية.
بات الليثيوم عنصرًا استراتيجيًا لا غنى عنه في الصناعات التالية: السيارات الكهربائية، وتقنيات تخزين الطاقة والأجهزة المحمولة والصناعات الدفاعية (أنظمة التوجيه والطائرات المسيّرة)، وقد وصفت وكالة الطاقة الدولية الليثيوم بأنه «النفط الجديد»، متوقعة ارتفاع الطلب عليه بنسبة خمسة أضعاف بحلول عام ٢٠٣٠، مع التحوّل العالمي نحو الطاقة البديلة والمركبات عديمة الانبعاثات. الولايات المتحدة صنّفت الليثيوم ضمن المعادن الحيوية التي تدخل في نطاق الأمن القومي والابتكار الصناعي، ولهذا السبب أصبحت قرية صغيرة كـ«شيفتشينكو» قطعة شطرنج متقدمة في لعبة القوى العظمى.

كيف أتمّت روسيا السيطرة على شيفتشينكو؟

بدأت العملية العسكرية الروسية في منتصف يونيو / حزيران ٢٠٢٥، حيث استهدفت القوات الروسية موقع المنجم بعدّة ضربات مركّزة بالطائرات المسيّرة والمدفعية الثقيلة، تلاها تقدّم بري كثيف. ورغم محاولة القوات الأوكرانية تعزيز دفاعاتها حول المنطقة، خاصةً بعد التحذيرات الاستخباراتية باحتمال تعرض المنجم لهجوم، فإن الدعم الجوي لم يكن كافياً، كما أن القوات الأوكرانية لم تتلقّ تعزيزات من الحلفاء في الوقت المناسب. أنهت موسكو العملية في ثلاثة أيام، وأعلنت سيطرتها الكاملة على القرية والمنجم، ورفعت العلم الروسي في مواقع المنجم الصناعية، أثار احتلال الموقع الصناعي قرب المنجم بسرعة نسبية، قلقًا فوريًا في واشنطن.
وفي تصريح لافت، قال الجنرال الروسي «فلاديمير غروموف» بعد السيطرة على البلدة : «نحن نعلم تماماً قيمة هذا المنجم الاستراتيجي، ولن نسمح بأن يقع تحت هيمنة الناتو مرّة أخرى.»

الاتفاق الأوكراني الأمريكي .. استثمار استراتيجي أم مغامرة غير محمية

قبل هذا التطور بشهرين فقط، وتحديداً في أبريل/ نيسان ٢٠٢٥م ، أعلنت إدارة ترامب عن اتفاقية تعدّ من أهم الشراكات الاقتصادية الجديدة في القارة الأوروبية. الإتفاقية وُقّعت مع حكومة الرئيس الأوكراني «زيلينسكي»، وتهدف إلى تعزيز الاستثمارات الأميركية في قطاع المعادن الأوكراني. جاءت هذه المبادرة الأميركية في سياق استراتيجي يهدف إلى فك الاعتماد عن الصين، التي تُهيمن على أكثر من ٧٠٪ من سوق المعادن النادرة العالمية.
الاتفاق منح واشنطن امتيازات واسعة في الوصول إلى المعادن الأوكرانية، خاصةً الليثيوم والتيتانيوم والمنغنيز. كما أُنشئ صندوق استثماري مشترك لتطوير قطاع التعدين والبنية التحتية في المناطق الشرقية والغربية من أوكرانيا. وبدأت شركتا «كريتيكال ميتالز كورب» الأميركية و«يوكرليثيوم» الأوكرانية خطوات تنفيذية عملية لافتتاح مركز إنتاج تجريبي في منجم «شيفتشينكو» قبل أن تسقط المنطقة في يد الجيش الروسي. ومع خسارة الموقع الرئيسي في الاتفاق، أصبحت الصفقة في مهب الريح.
لكن رغم قوة الإتفاق من الناحية الاقتصادية، فإنه لم يتضمّن أي التزام عسكري واضح من الجانب الأميركي لحماية البنية التحتية للمعادن. هذه الثغرة كانت محلّ انتقاد من بعض الساسة الأوكرانيين حتى قبل اندلاع المعارك الأخيرة.

سيطرة خاطفة قلبت معادلة التعدين في شرق أوكرانيا

السيطرة الروسية على المنجم لم تكن مجرد تغيير في الخارطة العسكرية، بل تسببت في عاصفة سياسية واقتصادية. فقد أعلنت شركة «كريتيكال ميتالز» الأميركية عن تعليق أعمالها في شرق أوكرانيا إلى حين تقييم الأوضاع الأمنية، بينما شهدت أسهمها تراجعاً كبيراً في البورصات الأميركية، إثر فقدان الأصل الاستثماري الأبرز في المرحلة الأولى من تنفيذ الشراكة.
من ناحيةٍ أخرى، ازدادت الضغوط داخل الكونغرس الأميركي على الإدارة لمراجعة الاتفاق وضمان حماية الاستثمارات الاستراتيجية في مناطق النزاع. بعض نواب الكونغرس حذّروا من أن الولايات المتحدة قد تخسر مزيداً من المواقع الاستراتيجية إن لم يكن هناك موقف أكثر صرامة حيال التقدّم الروسي في شرق أوكرانيا.
روسيا، من جهتها، وبعدما أصبحت تملك ما يقارب ٣٠٪ من الليثيوم الأوكراني لم تُضيّع الوقت، وبدأت بنقل معدات ومهندسين إلى المنطقة بهدف إعادة تشغيل المنجم لصالح شركات محلية وأخرى يُعتقد أنها على علاقة بشركات آسيوية، بما فيها شركات صينية مختصّة في تكرير الليثيوم وتصديره إلى أسواق آسيوية.

مستقبل الاتفاق.. تعديل المسار أم إعلان الفشل

تباينت ردود الفعل بشأن مصير اتفاق المعادن بين كييف وواشنطن. بينما تميل بعض الشركات الأميركية إلى تعليق أنشطتها، ترى جهات أخرى أن الفرصة ما زالت قائمة لإعادة صياغة الاتفاق وتوجيه الاستثمارات نحو مناطق أكثر أماناً في أوكرانيا أو حتى في بولندا وسلوفاكيا. تحدثت مصادر حكومية أوكرانية عن «مرحلة تكيف» للاتفاق بدل إلغائه، مع خطط لافتتاح مناجم بديلة في وسط وغرب البلاد. وتواجه كييف الآن ضغطًا مزدوجًا: إعادة كسب ثقة المستثمرين من جهة، وتأمين الدعم الغربي العسكري لحماية ما تبقى من البنى التحتية الاستراتيجية من جهةٍ أخرى.

الموقف الغربي بين التردد والحذر

الناتو، وإن أصدر بيانات إدانة للهجوم على «شيفتشينكو»، إلا أنه لم يعلن عن أي إجراءات عملية لحماية المصالح الاقتصادية الغربية في المناطق الصناعية الأوكرانية. أما الاتحاد الأوروبي، فقد اكتفى بعقد اجتماعات تنسيقية بين فرنسا وألمانيا وبولندا لمراجعة سلاسل التوريد الأوروبية في مجال المعادن النادرة، دون التطرّق إلى أي تحرك مشترك على الأرض. يبدو أن الحسابات الأوروبية ما زالت مترددة بين حماية الاستثمارات والحذر من التصعيد العسكري المباشر مع روسيا.

من معارك النفط إلى حروب الليثيوم

قد تبدو الحرب في «شيفتشينكو» مجرد معركة صغيرة على أطراف دونيتسك، لكنها في الحقيقة تُمثّل تحولاً استراتيجيًا في الصراع العالمي على موارد المستقبل. الليثيوم لم يعد مجرد مادة خام، بل أصبح رمزاً للسيادة الصناعية والتقنية. ومن يتحكم بالليثيوم، يتحكم بإنتاج البطاريات، وبمنظومات الطاقة، وباقتصاد الغد. لذلك، لم تكن السيطرة الروسية على منجم «شيفتشينكو» انتصاراً عسكرياً فحسب، بل كانت ضربة استباقية لأمن الغرب الاقتصادي وسلاسل إمداده الاستراتيجية.
وإذا كانت الحروب السابقة تُخاض من أجل النفط، فحروب الحاضر تُخاض من أجل الليثيوم والكوبالت والتيتانيوم. السيطرة الروسية على منجم شيفتشينكو تُمثل انعطافة خطيرة في حرب الموارد، وقد تكون نقطة تحول في علاقة أوكرانيا بالغرب، وربما علامة فارقة في تعاظم نفوذ «محور المعادن الشرقي» بقيادة موسكو وبكين.

إذا كانت الحروب السابقة تُخاض من أجل النفط، فحروب الحاضر تُخاض من أجل الليثيوم والكوبالت والتيتانيوم

البنك الدولي يحذر من تدهور الأوضاع في ٣٩ دولة

حذر البنك الدولي من تدهور أوضاع دول العالم الأشد معاناة بسبب الصراعات التي تزداد فتكاً وتوتراً.
جاء ذلك في أول دراسة شاملة للبنك الدولي حول أداء ٣٩ دولة تعاني من «أوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات» منذ تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد في عام ٢٠٢٠.
وقال أيهان كوسي، نائب كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي: «لقد كان الركود الاقتصادي – وليس النمو – هو القاعدة في الاقتصادات المتضررة من الصراع وعدم الاستقرار».
منذ عام ٢٠٢٠، شهدت الدول الـ ٣٩، التي تمتد من جزر مارشال في المحيط الهادئ إلى موزمبيق في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفاضاً في ناتجها الاقتصادي للفرد بمعدل ١,٨ ٪ سنوياً، في حين ارتفع إجمالي الناتج المحلي في الدول النامية الأخرى بمعدل ٢,٩ ٪ سنوياً في الفترة نفسها.
يعيش أكثر من ٤٢٠ مليون شخص في الدول ذات الاقتصادات الهشة على أقل من ٣ دولارات في اليوم وهو ما يعتبره البنك الدولي تحت خط الفقر، وهو أكبر عدد من الفقراء في أي مكان آخر، على الرغم من إجمالي عدد سكان الدول الـ ٣٩ يمثل أقل من ١٥ ٪ من سكان العالم.
ويعاني العديد من هذه الدول من مشاكل طويلة الأمد تتعلق بالبنية التحتية المتهالكة والحكومات الضعيفة وانخفاض مستويات التعليم. يحصل الناس في الدول الـ ٣٩ على ست سنوات فقط من التعليم في المتوسط، أي أقل بثلاث سنوات من نظرائهم في الدول الأخرى منخفضة ومتوسطة الدخل، كما أن متوسط العمر المتوقع فيها أقصر بخمس سنوات ومعدل وفيات الرضع أعلى بمرتين مقارنةً بالدول الأخرى منخفض ومتوسطة الدخل.
ومن بين الـ ٣٩ دولة، هناك ٢١ دولة تعاني من صراعات نشطة، بما في ذلك السودان وإثيوبيا وقطاع غزة. ويجد البنك الدولي أن الدول المتورطة في صراعات شديدة الحدة والتي تودي بحياة أكثر من ١٥٠ شخصاً من كل مليون شخص – تشهد انخفاضاً تراكمياً في ناتجها المحلي بنسبة ٢٠٪ بعد خمس سنوات من بدء الصراع.

كما أن ازدياد الصراعات يعني ازدياد الجوع، فقد قدر البنك الدولي أن ١٨ ٪ بما يعادل حوالي ٢٠٠ مليون من سكان الدول الـ ٣٩ يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد مقابل ١ ٪ فقط في الدول الأخرى منخفضة ومتوسطة الدخل.